بقيمة ٨ بالمئة، كحدّ ادنى، توزّع على المساهمين وفقاً لنص امتياز الشركة. كما أجبرت على البيع على أساس التعرفة المعتمدة لدى شركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية[١٦]، وهي أقل بكثير من تعرفة البيع لدى شركة كهرباء القدس، بسبب الدعم الذي تتلقاه الشركة القطرية من الحكومة الاسرائيلية، ممّا تسبّب في خسائر اضافية للشركة العربية. ومع تواصل اعتماد شركة كهرباء القدس على مولدات قديمة، تزايدت الاعطال، وتدنّت القدرة على توليد الطاقة، وتراجعت من ١٤ الى ١٢ ميغاواط / ساعة. واضطرت الشركة الى رفع معدّل اعتمادها على شراء الطاقة من الشركة الاسرائيلية، فصارت تستورد ثلاثين ميغاواط[١٧]، ممّا أدّى الى تراكم ديونها لحساب الشركة الاسرائيلية التي بدأت تتهيّأ لاستغلال الظروف الناشئة. فاقترحت الشركة الاسرائيلية على شركة كهرباء القدس اتمام صفقة تمكّن الاخيرة من التغلّب على أزمتها المالية، وذلك ببيع جزء من امتيازها الذي يشمل منطقة المستوطنات والاحياء السكنية اليهودية للشركة القطرية الاسرائيلية، الّا ان شركة كهرباء القدس رفضت الصفقة «حفاظاً على عروبتها»[١٨]. وفي ختام جولة الضغط هذه، رفعت شركة الكهرباء القطرية دعوى قضائية ضد شركة كهرباء القدس، حصلت، بموجبها، على حكم قضائي بالحجز على أموال الشركة العربية المودعة لدى المصارف، بحجة تحصيل الديون[١٩]. وجاءت هذه الخطوة بمثابة اعلان عن افلاس الشركة العربية، وبداية تقدّم لاسرائيل نحو تصفيتها.

دخلت شركة كهرباء القدس، بموجب النتائج التي انتهت اليها الجولة الاولى من الصراع، شركاً ثلاثياً تمثّل في المظاهر التالية: اولها، وجود عضوين يهوديين يمثلان الشطر الغربي الاسرائيلي من القدس، في مجلس ادارة الشركة، وما يعنيه ذلك من امكانات التدخل المباشر؛ وثانيها، ربط المستوطنات بشركة كهرباء القدس وتحمّل مسؤولية انارتها؛ وآخرها، ربط خطوط توزيع الطاقة بشبكة الكهرباء القطرية، وتحويل اعتماد الشركة العربية، تدريجياً، الى اعتماد كامل على الشركة الاسرائيلية.

في ظل هذه المعطيات، اطلقت سلطات الاحتلال الاسرائيلية حملة منظّمة مدروسة ضد شركة كهرباء القدس من ثلاثة محاور رئيسة، هي:

اولاً: محور تقني؛ فقد أعلنت الحكومة الاسرائيلية بتاريخ ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٩، عن نيّتها في شراء حقوق امتياز شركة كهرباء القدس، وقرّرت انهاء الامتياز هذا في العام ١٩٨١. وقد بقي هذا التوجه وذلك القرار ساريين لفترة، تابعت اسرائيل، بعدها، تحركاتها. فاستدعى وزير الطاقة، آنذاك، اسحق موداعي، رئيس مجلس ادارة شركة كهرباء القدس، أنور نسيبة، وأبلغ اليه ان الحكومة الاسرائيلية قررت حقها في شراء امتياز شركة كهرباء القدس، طارحاً ثلاثة مبرّرات استهدفت التغطية على موقف حكومته وهي؛ اتباع الشركة العربية اسلوباً قديماً وغير فعّال في ادارة اعمالها؛ وعدم قدرة الشركة على مواكبة سرعة التطوّر المطلوبة، ممّا أدّى الى تزايد شكاوى المستهلكين الاسرائيليين؛ اضافة الى تأخر الشركة في تزويد ثكنات الجيش الاسرائيلي الواقعة في منطقة القدس بالتيار الكهربائي، وبصورة متعمّدة، حسب ادعاء موداعي، الذي اشتكى أمام نسيبة من تأخر ربط احدى قواعد الجيش الاسرائيلي بشبكة كهرباء القدس لمدة ثلاث سنوات، وزعم أن خمسين قرية فقط من بين مئة وعشرين تقع في منطقة الامتياز تمكّنت من الاستفادة من التيار الكهربائي بعد ربطها بخطوط الشركة العربية[٢٠].

ثانياً: محور المتطرّفين؛ استغلّت اوساط المستوطنين بعض تقصيرات شركة كهرباء القدس، كانقطاع التيار الكهربائي عن بعض مناطقهم السكنية، لشنّ حملة مضادة على الشركة العربية،